المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: البعد الإقليمي في الأزمة السورية
اسم الكاتب: أ.م.د. ابتسام محمد العامري
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/2236
تاريخ الاسترداد: 2025/05/06 01:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

البعد الإقليمي في الأزمة السورية

أ.م.د ابتسام محمد العامري(*)

المقدمة :

إن تناول الحدث السوري يجعلنا نرصد حقيقة لا مفر منها وهي ان سورية تشهد منذ آذار ٢٠١١ ولحد الآن واحدة من اكبر تحولاتها المعاصرة واكثرها اهمية سواء في مساراتها الحالية او احتمالاتها المستقبلية ، فالاحتجاجات والتظاهرات التي بدت سلمية في بادئ الامر تحولت الى مقاومة مسلحة اخذت طابع العنف المتصاعد الذي ولد مزيدا من التدهور الخطر في ظل غياب بديل واقعي وعملي ممثلا في المبادرات الدبلوماسية التي دائما ما واجه الفشل جهودها .

لقد علق اطراف الصراع في داخل حلقة مفرغة ، فالنظام ضاعف من عملياته الامنية والعسكرية لسحق المعارضة ، مصورا نفسه الساعي لأستعادة الامن والنظام ، محملا مسؤولية تدهور الاوضاع الى المتطرفين داخل المجتمع ووسائل الاعلام الاجنبية والمؤامرات الدولية ، اما المعارضة فتسيطر حالة الاستقطاب العميق على اوضاعها بين فئة يغذي احلامها الامل بأن النظام سيغير من طريقة عمله بأن يتخلى عن مساعيه لإنهاء وجود المعارضة لإعتبارات عدة، وفئة تدعو الى تسليح المعارضة وتحشيد الجهود الدولية الرامية الى انجاز تدخل عسكري يهدف الى تحقيق الهدف الصعب والمشروع المتمثل بإنهاء وجود النظام ودفعها اي المعارضة الى واجهة الاحداث التي ليس اقلها مشاركتها في العملية السياسية التي تعقب ذلك .

وفي ظل حالة التجاذب الحاد ما بين النظام ومعارضيه ، والاحتمالات الضعيفة لنجاح المبادرات الدبلوماسية برزت الى حيز الوجود حالة التنافر في الرؤى الاقليمية بين مؤيدي بقاء النظام السوري من عدمه ، وهو تنافر عمق الازمة السورية وادخلها في صراع مشوش وغير واضح المعالم .

يسعى كل طرف اقليمي مؤيد للنظام ومعارض له الى تحقيق معادلته الصعبة على ارض الصراع المتمثلة بالصمود والانتصار لحليفه ويطلق من اجل ذلك كل الديناميكيات والامكانات اللازمة لإنجاز هذا الهدف ، وهذا ما ستقوم عليه فرضية هذا البحث المقسم على ثلاثة مباحث :

المبحث الاول : ماهية الازمة السورية واسبابها .

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد.

المبحث الثاني : مواقف القوى الاقليمية من الازمة السورية .

المبحث الثالث : مستقبل الازمة السورية في ضوء تقاطع مصالح القوى الاقليمية .

المبحث الاول :ماهية الازمة السورية واسبابها.

فور اندلا ع الاحتجاجات والثورات في البلدان العربية ضد نظمها السياسية، فسر النظام السياسي في سورية بأن ما حدث يعد تعبير جماهيري رافض للسياسات الخارجية لنظم معينة ومواقفها من القضايا العربية والدولية مستبعدا في الوقت ذاته انتقال موجة الثورات الى سورية ، داعيا على لسان الرئيس (بشار الاسد) "ان على الحكام العرب الاستجابة لطموحات شعوبهم، وان التظاهرات في مصر وتونس واليمن تطلق حقبة جديدة في الشرق الاوسط" رافضا تبني اصلاحات سريعة وجذرية " ومحذرا من ان المطالبة بالاصلاحات السياسية السريعة قد تكون لها ردات فعل سلبية " في حال لم تكن المجتمعات العربية جاهزة لها " في اشارة الى سورية .

لكن المشهد السوري بدأ يتغير بتوالي الايام والاشهر ، وما عده النظام مستبعدا بات حقيقة واقعة ، حيث اخذ حجم الاحتجاجات والتظاهرات يتصاعد تدريجيا، وليس تأثير الثورات العربية هو ما دفع هؤلاء الى الاحتجاج بقدر ما هو تعبير حي وواضح عن فشل السياسات العامة للنظام مما ولد اختلالا تنمويا واحتقانا سياسيا في البلاد[١].

فاجأ التمرد المجتمعي في سورية الكثيرين ليس من حيث اتساعه وتصميمه على تحقيق اهدافه فحسب وانما ما كشفه من حقيقة عمق الازمة العامة في البلاد وحجم اتساعها على المستويات كافة والتي انتجها انفراد حزب البعث بالسلطة منذ ما يقارب ٥٠ عاما بدا خلالها كأنه بمنأى عن الازمات المستعصية التي عانت منها او عرفتها الدول العربية الاخرى ، مما اعطى تصورا بأن سورية لن تشهد احداثا كتلك التي شهدتها تونس ومصر وان بأمكانها التخلص من المتاعب المحدودة التي تواجهها بقليل من الجهد لأن سورية حسب وجهة نظر الرئيس السوري (بشار الاسد) تتميز بتطابق الرأيان الرسمي والشعبي في اطار اجماع وطني عام كونها دولة ممانعة ومقاومة ، فضلا عن كونها دولة تحترم

[١] د. عقيل محفوض ، الحدث السوري : مقاربة تفكيكية ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ص ص ٦ –٧ و ص ٢٢ .

معتقدات شعبها وتشاطره اياها ، لذا لا يمكن للقيادة السياسية ان تختلف مع شعبها في هاتين المسألتين[٢].

حاول النظام في بادئ الامر تهدئة الاوضاع وادارة الازمة الداخلية عبر تقديم تنازلات سياسية من قبيل اقرار الحق القانوني في التظاهر ، والغاء قانون الطوارئ ، وحل الحكومة السابقة وتشكيل حكومة جديدة ، والدعوة الى حوار وطني والحديث عن اعادة النظر في المادة الثامنة من الدستور المتعلقة بقيادة حزب البعث للدولة وغيرها[٣].

دفعت هذه التنازلات المتظاهرين الى رفع سقف مطالبهم ، لكن السلوك السئ للاجهزة الامنية قوض من مصداقية الاجراءات الحكومية المعلنة لدى الشعب السوري ، وفي الوقت ذاته فأن سعي الرئيس السوري لضبط سلوك هذه الاجهزة ولد مستويات من الخوف والاحباط داخل صفوف النظام ومؤيديه تضاعفت اكثر بعد وصف النظام للمعارضة بأنهم ليسوا اكثر من خليط متداخل من المجرمين والاصوليين الاسلاميين والمجموعات الارهابية والمسلحين والمندسين المرتبطين بأجندات خارجية هدفهم اثارة الفتنة الطائفية في سورية ، ومع ارتفاع وتيرة المظاهرات ، وازدياد راديكالية الشعارات ، وتصاعد عنف المعارضة ، وتهديد الاصلاحات المتواضعة ، تنامت ضغوط مؤيدي النظام ونخبته السياسية بأتجاه دعوة النظام الى القيام بعمليات قمع اكبر حسما .

وسوغ النظام عملياته ضد المعارضة بأن الاجراءات المتشددة وليس الليونة المفرطة هي وحدها الكفيلة باستعادة زمام المبادرة من قبل النظام عندها يمكن للاصلاحات الموعودة منذ امد بعيد ان تنفذ ، لكن السلوك غير المنضبط من قبل قوات النظام دفع المتظاهرين الى المقاومة[٤].

اذن اختار النظام منذ بداية الازمة الحل الامني وتمكن من تعبئة قوى مجتمعية ورسمية عسكرية وشبه عسكرية وزجها في الازمة من اجل تحقيق هدفين ، الاول : محاولة حرف النشاط الشعبي عن

---

[٢] مجموعة مؤلفين ، حال الامة العربية ٢٠١١-٢٠١٢ : معضلات التغيير وآفاقه ، احمد يوسف احمد ونيفين مسعد (محرران) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٦٧ – ١٦٨) .

[٣] عبد الإله بلقزيز ، ثورات وخيبات : في التغيير الذي لم يكتمل ، تقديم محمد الحبيب طاهر ، بيروت ، منتدى المعارف ، ٢٠١٢ ، ص ص ١٤٠– ١٤١.

[٤] للمزيد من التفاصيل حول موقف النظام من المعارضة ووسائل التعامل معها ينظر : حمزة مصطفى المصطفى ، المجال العام الافتراضي في الثورة السورية : الخصائص – الاتجاهات – آليات صنع الرأي العام ، الدوحة وبيروت ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١١ ، ص ٩٤ .

ومجموعة الازمات الدولية ، الصراع وتحولاته في سورية ، تقرير الشرق الاوسط رقم ١٢٨ ، ١ آب –اغسطس ٢٠١٢ ، ص ٣ . منشور على موقع www.crisisgroup.org

طابعه السلمي الى طابع عنيف بحيث يكون من السهولة القضاء عليه ، لأن جموع المتظاهرين ما ان ينقلب نضالها ومطالبها من الحصول على الحقوق والحريات الى اعمال مسلحة فأنها ستنسحب بطبيعة الحال من الشارع. والثاني : استثمار نقاط الضعف البنيوية والاختلافات المتنوعة القابلة للاستغلال في المجتمع السوري سواء كانت طبقية او مناطقية او مذهبية او اثنية ما دام تفعيلها يحول التمرد من نضال في سبيل حقوق مشروعة الى صراع داخلي بين فئات اجتماعية متناقضة ومعادية ، مما سيدفع الى تخفيف الضغط على السلطة من خلال تحولها من طرف الى حكم ، وزيادة فرص تفتيت قوى التمرد من خلال جعلهم يواجهون بعضهم بعضا[٥].

وفيما تميل المعارضة الى الاقرار بالازمة وعمقها واتساعها ومحاولة هندستها منكرة شيئين : ماتقوله الحكومة بأنه خطوات اصلاحية، والاتهامات الموجهة لها بالتآمر والتسلح ، فأن النظام بالمقابل يميل الى الاقرار بجهوده في احتوء الازمة والاستجابة لمطالب المتظاهرين منكرا طبيعة الازمة والتهوين منها والتقليل من اعتباراتها الداخلية، والاتهامات الموجهة لها بشأن الخيار الامني في التعاطي مع الاحداث .

إذ عدت المعارضة الازمة فرصة سانحة عليها اقتناصها لتحقيق اهدافها ، فيما عدها النظام وشرائح اخرى تهديدا وجوديا لكيانه وهذا يقتضي السعي لاحتوائها[٦].

ان الوضع الراهن في سورية لا يشكل مأزقا ثابتا وانما صراع في حالة تغير مستمر وبشكل تزداد خطورته يوما بعد آخر، ان سلوك النظام السوري تجاه معارضيه غذى التطرف لدى الجانبين ، فهذا النظام سيعمل بكل ما بوسعه لتشويه سمعة المعارضة وادانتها والاخيرة ستبذل كل امكانياتها للرد على العنف الذي يمارس ضدها ، لذا فأن البقاء بالنسبة للنظام ، والانتصار بالنسبة للمعارضة ستكون القضية المحورية التي ستحدد اطار عمل كل منهما ومجالات تحركهما في الفترة الحالية والمستقبلية[٧].

ان البحث في الاسباب المؤدية الى اندلا ع الاحتجاجات في سورية والتي تحولت بمرور الوقت الى صراع داخلي مسلح يستند الى دعم اقليمي ودولي لطرفي الصراع يقودنا الى استحضار ابرزها:

١-استبداد السلطة السياسية : إذ نجح النظام في اقامة نظام سلطوي معتمدا سياسات مركزة عملت على انتاج مختلف شرائح المجتمع انطلاقا من السلطة وبدلاتها اي بالطريقة التي تخدم مصالحها وتعزز

---

[٥] مجموعة مؤلفين ، حال الامة العربية ٢٠١١ – ٢٠١٢ .... ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٤ .

[٦] د. عقيل محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥ .

[٧] مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، احاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الاوسط ، دمشق – بروكسل ، ١٠ نيسان –ابريل ٢٠١٢ ، ص ١ ، منشور على الموقع الالكتروني:www.crisisgroup.org

انفصالها عن المجتمع وارتباطها به ، وبنت لنفسها حاملا مجتمعيا خاصا جندته من فئات المجتمع المختلفة التي عاونتها على انجاز مشروعها السلطوي بدل ان تقوم بدور مستقل يخدم مصالحها الخاصة، وعلى ضبطه بالتعاون مع فئات مالكة تدين بوجودها للسلطة ، حولها ارتباطها المادي والمعنوي بأجهزة الدولة وسياساتها الى جزء من " طبقة دولة " احتلت المجالات السياسية والاقتصادية والايديولوجية والثقافية وجزءا كبيرا من المجال الاجتماعي، وتكفلت بالسهر على ضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي ، مما مكن النظام السوري من وضع يده على موارد الدولة والمجتمع مستعملاً اياها لبناء حقله المجتمعي الخاص الذي يحتكر السلطة السياسية وتتحكم قيادته بالسلطة والثروة ووسائل السيطرة مثل المؤسسة العسكرية / الامنية والحزبية ، ووسائل الاعلام والجامعات والمدارس ودور العبادة والنقابات وغيرها[٨]، كل ذلك دون ايلاء اهتمام لتطلعات الشعب وآماله الذي انهكه استخفاف السلطة به ، وكبح جماح مطالبه، ودفعه الى الجري وراء لقمة العيش بفعل استنزاف ثروات البلد وتهريبها في شكل ارصدة في البنوك الاجنبية، او تحويلها الى استثمارات في شركات متعددة الجنسية ، مما ولد الشعور بالظلم والاستحواذ على ارادة الشعب الذي يبدو انه برفضه يلغي امر تفويضه للحكام ، ويصر على استعادة سيادته من المؤسسات التي فشلت في تمثيله والاستجابة لمطالبه[٩].

٢-تحييد الطبقة الوسطى واخراجها من الساحة السياسية : مما يعني تهميش القوى الفكرية والثقافية القادرة على بلورة وحمل مشروع سياسي او تغييري، وتعبئة قدرات وطاقات مجتمعية كان من المحتم ان تبقى معطلة دون دور هذه الطبقة القيادي والطليعي ، واعادة انتاج المجتمع انطلاقا من السلطة في ظل استحالة وقوع ثورة برجوازية او عمالية في بلد متخلف تتصف طبقتاه البرجوازية والعمالية بضعفهما ومحافظتهما ، وافتقارهما الى النضج في مجتمع تغلب عليه الفئات البينية والشرائح الوسطى والفقيرة ، لذا كان من الطبيعي ان يؤدي مثقفو الطبقة الوسطى الدور التمهيدي والاعدادي لحركة الاحتجاجات في سورية بعد ان تعلموا الكثير من دروس الاستبداد ، ودفعوا ثمنا باهضا من حياتهم وامن ابناءهم ، وفهموا الآليات التي اوصلت سورية الى السلطوية ، والطرق التي تبدلت من خلالها طبيعة الاحزاب

---

[٨] ميشيل كيلو ، سوريا : محاصرة الديمقراطية ، مجلة المستقبل العربي ، عدد ٣٩٩ ، أيار ٢٠١٢ ، ص ص ١٣٧ –١٣٨ .

[٩] د. عقيلة خرباشي ، الشعوب العربية والتحول الديمقراطي بين المفاخر والمخاطر ، في : د. عطاء الله فشار وآخرون ، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية ، الجزائر ، منشورات مركز الحكمة ومجلة دراسات وابحاث ، ٢٠١٢ ، ص ص ٣٦ – ٣٧ .

وادوارها والتي قادتها الى فشل كبير بعد ان تحولت الى احزاب سلطوية محضة تنكرت لوعودها ما ان وصلت الى السلطة ، وحالت دون قيام احزاب معارضة وفاعلة[١٠].

٣-ازمة الشرعية : ان مؤسسات الدولة التي نص عليها القانون لم تستطع الاستجابة لتطلعات الشعب ، وفشلت في تأمين حقوقه وضمان حرياته من ظلم الحكام وتعسف سلطتهم[١١]، فهي لا تعدو ان تكون كالبرلمانات سوى مجالس استشارية ، لم يصل اغلب اعضاءها الى المقعد النيابي من خلال صناديق الاقتراع – وان كانوا مرَوا عليه صوريا – بل اوصلتهم محاباتهم لسدة الحكم ، اما السلطة التنفيذية والتي تشغل موقع السلطة المهيمنة على باقي السلطات فيتمتع رئيسها بصلاحيات تكاد تكون شبه مطلقة تعطيه دوما كلمة الفصل الاخير في جميع القرارات والتشريعات بحكم تخويل الدستور له[١٢]، الامر الذي جعل من هذه المؤسسات عاجزة عن تمثيل الشعوب والتعبير بحرية عن ارادتها، والتحول الى ادوات لفرض توجهات الحكام ، واجبار الشعب من خلال القرارات المتخذة في اطار هذه المؤسسات على التنازل عن العديد عن حقوقه وحرياته الاساسية دون الاستفادة بالمقابل من التزام الدولة بتأمين الحماية الضرورية له ، مما يعني ان هذه المؤسسات افتقدت لشرعية وجودها المستمد من ضرورة بقاءها وفية لثقة الشعب ، ومتحسسة لأنشغالاته ، ومعبرة بصورة حقيقية عن احتياجاته، وما قيام الشعب بحمل مطالبه بنفسه سوى اقرار صريح منه بتبرؤه من تمثيل هذه المؤسسات له، ومن يأسها من التحول الديمقراطي الذي يمكن ان يحصل من خلال هذه المؤسسات .

٤-تضعضع سيادة القانون : فشلت القوانين في سورية كما في الدول العربية الاخرى في اقامة التوازن بين السلطة والحرية، بل اتجهت الى تقوية كفة السلطة السياسية واضعاف كفة الحرية، فضلا عن عدم قدرة النصوص القانونية على تطبيق قاعدة "حيث توجد السلطة توجد المسؤولية"، مما نجم عنه عدم تساوي الجميع في الخضوع للقانون، مما شكل خرقا واضحا واعتداءا صريحا على مبدأ سيادة القانون .

٥-ضعف قنوات الحوار والتواصل بين السلطة والشعب : يحكم الامر والنهي من طرف الحاكم والخضوع والطاعة من قبل الشعب طبيعة العلاقة بين السلطة والرعية ، وفي مثل هذه العلاقة من الصعوبة ان تنشأ قنوات حوار حقيقية بين الطرفين ، فلو كانت مثل هذه القنوات موجودة لما انتفض

---

[١٠] ميشيل كيلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٣٧ – ١٤١.

[١١] د. عقيلة خرباشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

[١٢] د. بوزيان راضية ، التحول الديمقراطي والسيادة الشعبية في العالم العربي بين الوهم والواقع ؟ " تجربة الجزائر " ، في : د. عطاء الله فشار وآخرون ، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥١ .

الشعب على حكامه ، اذ من غير المعقول ان ترفض السلطة التنازل عن جزء من سلطتها لصالح الشعب مقابل الاحتفاظ بالجزء الاكبر منها ، وبما ان منظمات المجتمع المدني والاحزاب والنقابات والجمعيات قد فشلت في تحقيق مطالب الشعب فأنه قرر ان يمسك زمام المبادرة بنفسه للتعبير عن مطالبه مباشرة دون الحاجة الى قنوات بفعل يأسه من فاعليتها ، ومن ثبوت عدم قدرتها على الصمود في وجه السلطة[١٣].

٦-سوء الاوضاع الاقتصادية : عجزت سورية كغيرها من الدول العربية عن تحقيق معدلات نمو مرضية خلال العقدين الماضيين ، ويعود التباطؤ في النمو الى جملة من العوامل ابرزها : ضخامة الجهاز الحكومي ، وضعف الاطار المؤسسي ، وتخلف الاصلاح في الجهاز المصرفي ، وتدني معدلات الاستثمار وانخفاض كفاءته ، مما ادى الى تزايد احساس المهمشين بالقهر والاغتراب بحيث تصبح شرائح كبيرة منهم اكثر استعدادا لتبني المواقف الرافضة والثورية ، وهذا ما يجعلهم يشكلون مادة خاما للعمل السياسي العنيف متى ما وجد التنظيم الذي يستوعبهم والقيادة التي تعبئهم وتحركهم ، حيث تشكل الاحياء المهمشة والعشوائيات معاقل للكثير من الحركات الاسلامية واليسارية الرافضة للوضع القائم والهادفة للتغيير وهذا ما لاحظناه في سورية .

٧-الفساد السياسي والاداري : اخذ الفساد في سورية صورا مختلفة تنوعت ما بين المحسوبية والمحاباة والواسطة والرشوة من خلال مكافأة المقربين من السلطة الحاكمة على ولائهم للنظام عبر السماح لهم بالأثراء من خلال استعمال الاساليب الفاسدة المتمثلة بأستعمال النفوذ او الاتصالات لأتمام الصفقات التجارية من اجل السيطرة على قطاع التجارة والاعمال في سورية ، ومنح اعضاء حزب البعث والمسؤولين الكبار في الدولة والاسر الغنية وابنائهم معاملة تفضيلية في التعليم العالي ، وفساد القطاع العام الذي يسيطر على غالبية الصناعات في البلاد ومن خلال خلقه فرصا ثابتة للفساد ، مع البرامج التي اطلقها الرئيس بشار الاسد بعد وصوله للسلطة لمكافحة الفساد الا ان محاولاته باءت بالفشل بسبب استبدادية وانتقائية مبادرات مكافحة الفساد التي ابقت عناصر النظام ضمن حدود مقبولة[١٤].

---

[١٣] د. عقيلة خرباشي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٣٧ – ٣٩ .

[١٤] للمزيد من التفاصيل حول موضوع الفساد في سوريا ينظر : روبرت آي روتبرغ وسيث د. كابلان ، كيف تحولت سوريا من دولة مارقة الى دولة فاشلة ، ترجمة حازم نهار ، مراجعة وتقديم د. رضوان زيادة ، بيروت ، رياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠١٤ ص ص ٢٠١-٢٠٠٤ .

٨-تراجع دور المجتمع المدني : لا يوجد في سورية كما في باقي الدول العربية مؤشر ايجابي يدل على وجود حركية مدنية تؤسس لرأسمال اجتماعي مستقل ومبادر ، وكل ما يوجد جمعيات تعيش على كاهل الدولة وتخدم مصالح من يحكم وتدافع عن مواقفهم وليس عن مطالب المواطنين وحاجاتهم ، لذا فأن اول مشكلة يجب حلها بالنسبة للنظرية السياسية العربية حسب المفكر (برهان غليون) هو توثيق الصلة بين المجتمع المدني والدولة وترك مقولات الصراع والتصدع وحتميته الذي قد يدمر الامة[١٥]. ساهم نشاط المجتمع المدني الذي قاد الحراك الشعبي في السنتين الاخيرتين في انقلاب الواقع السياسي السوري رأسا على عقب ، وعاد المجتمع الى السياسة بأعتبارها فاعليته المباشرة بينما خرج النظام اكثر فأكثر من عالم الشعب[١٦].

٩-دور وسائل الاعلام : ادت وسائل التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتويتر دورا كبيرا في سقوط الانظمة في كل من تونس ومصر ، وقد تحول هذا النوع من الاعلام الى الوسيلة الوحيدة لنقل الاخبار حول الاحتجاجات في سورية ، حتى تحول الاعتقاد بأن شبكات التواصل الاجتماعي هي محرك الثورات ضد الديكتاتوريات والمساهم الرئيس في اندلاعها ، وهذا ما يراه البعض امرا مبالغا فيه " إن الانترنت لم يخلق هذه الاحداث ولكنه جعلها ممكنة " على حد قول الناشطة الحقوقية التونسية (سهام بن سدرين) ، اما عزمي بشارة فيرى ان " هذه المواقع قامت بدور التعبئة الايديولوجية في الثورات " ، كما ان اهميتها تتأتى من قدرتها على تجميع الناشطين والتنسيق بينهم[١٧].

ولم يتوقف الامر على وسائل التواصل الاجتماعي بل تعداه الى القنوات الفضائية لا سيما قناة الجزيرة القطرية والتي ادت دورا مهما في عملية توسيع وتسريع التعبئة الاجتماعية وتجذيرها من خلال تغطيتها اليومية والمستمرة للاحداث في الدول العربية[١٨].

مع انه من غير المؤكد فيما اذا كانت الازمة السورية قد دخلت مراحلها الاخيرة، الا انها لا شك قد دخلت مرحلة خطرة ، وتتمثل خطورة هذه المرحلة بمزيج من الرهانات الاستراتيجية المرتفعة والمرتبطة بالتنافس الاقليمي والدولي من جهة ، والاستقطاب الطائفي من جهة اخرى ، ومع تطور الاحداث في سورية فأن الموقف صار اكثر وضوحا متمثلا في تصاعد قوة المعارضة وسرعة انتقالها ،

---

[١٥] د. بوزيان راضية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٥٢ – ٥٤ .

[١٦] ميشيل كيلو ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٣ و ص ١٤٦ .

[١٧] أ . عزوز محمد ، الايادي الخفية والثورات العربية ، في : د. عطاء الله فشار وآخرون ، الوطن العربي والتحولات الديمقراطية ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٧٧ – ٧٨ .

[١٨] سعد الدين ابراهيم، عوامل قيام الثورات العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٩٩، أيار ٢٠١٢، ص ص ١٣٥ – ١٣٦ .

وتحول المجتمع الدولي من موقف المتفرج الى موقف الرافض والمنتقد لطبيعة تعامل النظام السوري ضد معارضيه مما جعله معزولا اكثر من أي وقت مضى عربيا ودوليا ويعاني وضعا صعباً لذا ادى الى تصاعد حظوظ المجلس الوطني السوري الذي بات يكتسب المزيد من الدعم الخارجي في جانبيه الاقليمي والدولي .

مع ان النظام السياسي في سورية قد انكر منذ البداية وجود حركة احتجاج شعبية واسعة ، واختزل الازمة السياسية في بلاده في صورة عصابات مسلحة مدعومة خارجيا تمارس اعمال خارجة عن القانون الا انه يحس اليوم بأن خطر ما يسميها بالعصابات بات يهدد نظامه بصورة جدية ، وان الضعف بدأ يتسلل الى مفاصل نظامه بعد تغير الحسابات الداخلية والاقليمية وحتى الدولية[١٩].

المبحث الثاني: مواقف القوى الاقليمية من الازمة السورية .

يمكننا المجادلة بأن سورية ستكون اكثر الدول العربية التي شهدت انتفاضات شعبية عرضة للتدخل الخارجي لا سيما الاقليمي لاسباب منها : صراعها الطويل مع اسرائيل ، وعلاقتها الامنية الوثيقة مع ايران وحزب الله ، وهشاشة مؤسساتها ، وتكوينها العرقي والطائفي المعقد ، وعلاقاتها الوثيقة مع الدول العربية لا سيما الدول الخليجية وتركيا[٢٠].

وبسبب التجاذب الحاد ما بين النظام السوري ومعارضيه اصبحت سورية مسرحا للتدخل الخارجي، واسهم هذا التدخل في ادامة فاعلية القتال وليس انهائه ، وحتى المبادرات التي تطرح لانهاء هذا القتال كمبادرتي (كوفي عنان والابراهيمي) يدعمهما الفاعلين الاقليميين في الازمة السورية لأسباب متعارضة وبطريقة تخدم مصالحهم الخاصة ، ولأن نجاح المبادرة يعتمد على ايجاد ارضية مشتركة ووسطية فأن قلة هم الذين يرغبون بنجاح المبادرة ، لكن لا أحد يرغب بأن يظهر بمظهر الطرف الذي يعطلها[٢١].

ان اللاعبين الخارجيين لا سيما الاقليميون يسهمون بمفاقمة الوضع في سورية ، ويصعبون من مهمة ايجاد الحل للازمة السورية عبر تمسك بعضهم بسلوك يعمل على تسريع وتيرة اسقاط النظام دون

---

[١٩] مجموعة الازمات الدولية ، مسارات غير مطروقة : التأمل في تبعات الديناميكيات السورية ، احاطة سياسية رقم ٣١ حول الشرق الاوسط ، دمشق – بروكسل ، ٢٤ تشرين الثاني – نوفمبر ٢٠١١ ، ص ١ ، منشور على الموقع : www.crisisgroup.org

[٢٠] المصدر نفسه ، ص ٥ .

[٢١] مجموعة الازمات الدولية ، الصراع وتحولاته في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١.

امتلاكهم لبرنامج واضح المعالم لترتيبات ما بعد سقوطه ، وتمسك البعض الآخر بخيار ضرورة المحافظة على النظام مهما كان الثمن باهضا[٢٢].

ان الازمة السورية اصبحت ازمة اقليمية بسبب تقاطع مصالح العديد من القوى المعنية بالازمة ، مما يعني ان اية جهود لتسويتها لن يكتب لها النجاح ما لم تأخذ في اعتبارها البعد الاقليمي لا سيما وان هذه القوى ستسعى جاهدة لاجهاض اي محاولات تجري في هذا السياق ما لم تراعى فيها مصالحها الخاصة في اطار تسوية محتملة للازمة[٢٣].

استناداً لمنظور الرهانات الاستراتيجية الاقليمية فأن هؤلاء اللاعبين ينظرون الى الازمة السورية من منظور ضيق هو حسابات الربح والخسارة دون بذل الجهود الكافية للدفع بأحتمالات التوصل الى عملية انتقالية متفاوض عليها ، أي ان اداءهم في هذه الازمة كان سيئا وفاقم من خطورتها[٢٤].

ان استمرار الازمة والتحدي الذي يبديه النظام من اجل استمرار ديمومة بقاءه يطرح مخاطر حادة تتجاوز البيئة الداخلية السورية تاركة انعكاساتها على الاستقرار الاقليمي في مرحلة حرجة تمر بها المنطقة .

لقد انقسمت القوى الاقليمية الفاعلة بالأزمة السورية الى طرفين ، طرف مؤيد لبقاء نظام الاسد بوصفه عضوا فاعلا في منظومة تحالف اكبر سعت لإعادة ترتيب التفاعلات الاقليمية لمواجهة النفوذ الغربي ورؤيته لإعادة هندسة هذه التفاعلات –تتمثل بإيران وحلفاؤها في المنطقة والعراق – ، وطرف رأى فيها مخرجا داخليا للتحديات الاقليمية التي فشل في معالجتها سياسيا واقتصاديا – تتمثل بتركيا والسعودية وقطر– . لكن التوازن الاستراتيجي الحاكم لهذين المعسكرين شهد قدرا من التداعي النسبي في جانب المعسكر المؤيد لبقاء نظام الاسد املته ظروف مثل : خروج دول اقليمية عن حيادها مثل تركيا ، وتغيير بعض الدول العربية — تحت الضغط الغربي — لمواقفها السابقة الداعية لبقاء الاسد

[٢٢] د. ابتسام محمد العامري ، الموقف الاقليمي من الازمة السورية ، نشرة اوراق دولية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، عدد ٢١٥ ،حزيران ٢٠١٢.

[٢٣] محمد عباس ناجي ، الازمة السورية والترويكا الاوربية ، منشور على موقع www.aljazeera.net.

[٢٤] مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، احاطة سياسية رقم ٣٢ حول الشرق الاوسط ، دمشق – بروكسل ، ٥ آذار ٢٠١٢ ، ص١،منشور على الموقع :www.crisisgroup.org

لصالح اخراجه من السلطة مثل السعودية وقطر ، الا ان هذا التداعي لم ينل من كفة المعسكر المؤيد للنظام السوري[٢٥].

يبدو ان الطابع المصلحي للأطراف الاقليمية الداخلة على خط الازمة السورية كان واضحا كما سيتبين لنا:

اولا :القوى المؤيدة لبقاء النظام السوري .

١-إيران :

تميزت علاقة ايران بسورية بالفردية والخصوصية ، فمع مرور اكثر من ثلاثين عاما على هذه العلاقة ذات التحالف الاستراتيجي لم تستطع كل الضغوط التي مورست لفك عرى هذا التحالف الذي كان احد ابرز العوامل المؤدية لتحقيق التوازن في منطقة الشرق الاوسط من النجاح في مسعاها[٢٦]، وقد تشكل محور الممانعة التي حسمت سورية أمرها لصالحه بعد المشاكل التي حدثت في البلاد وتصاعد النفوذ الايراني في المنطقة في السنوات الاربع الماضية يقابله تصاعدا مماثلا للدور التركي وتدخله في عدد من ملفات المنطقة (ومنها الملف السوري)[٢٧] حول قضايا عدة ابرزها : عداوة كل من سورية وايران لنظام صدام حسين في العراق ، واهداف البلدين المشتركة في لبنان ، والصلة الشيعية – العلوية التي كانت من المتغيرات المهمة التي ادت دورا رئيسا في توطيد علاقة الطرفين ، والاختلال في النظام الاقليمي العربي بعد معاهدة السلام المصرية – الاسرائيلية في العام ١٩٧٩ اذ تعززت القناعة السورية بأن مرحلة ما بعد (كامب ديفيد) تستلزم اصطفاف استراتيجي يمكنه تحدي المناورات الاسرائيلية ، والعداء السوري – الايراني المشترك للسياسة الامريكية الشرق اوسطية[٢٨].

حققت كل من سورية وايران من وراء هذا التحالف مكاسب مهمة ابرزها : حصول الاولى على ثقل موازي تجاه كل من العراق واسرائيل ووسيلة احتواء ونفوذ داخل لبنان اذ تعد الاخيرة بالنسبة لسورية قضية امن قومي على حدودها وورقة ضغط على عدو يحتل اراضيها ، ومصدرا مهما للدعم

---

[٢٥] علاء سالم ، ادوار متقاطعة : تأثير العوامل الخارجية في مسار الازمة السورية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢ ، ص ١١٣ .

[٢٦] عدنان حسين ابو ناصر ، الجمهورية الاسلامية الايرانية : انجازات وانتصارات متواصلة على طريق التقدم والتنمية ، دمشق ، بلا دار نشر ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠٨ .

[٢٧] ريتا فرج ، ايران والنفوذ الاقليمي من الخمينية الى النجادية ، في : مجموعة باحثين ، ايران بين ثورتين ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، الامارات العربية المتحدة ، ٢٠١٣ ، ص ٤٥٣ .

[٢٨] عياد البطنيجي ، التحالف السوري – الايراني : تاريخه ، حاضره ، مستقبله ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد ٢١ ، شتاء ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٤ – ٢٥.

المادي والاقتصادي والعسكري والسياسي ، اما بالنسبة لإيران فأن تحالفها مع سورية منحها ورقة ضغط مهمة على العراق ، وحرية للوصول الى لبنان اذ كانت سورية بمثابة الجسر الاساسي الذي تمكنت ايران من خلاله توسيع نفوذها في لبنان والمنطقة المتمثل في دعمها لحزب الله والحفاظ على مصالح سورية فيها خاصة بعد انسحابها من لبنان ، كما منع التحالف السوري – الايراني ظهور تحالف عربي موجه ضد طهران[٢٩].

لقد اشتد ساعد هذا التحالف بعد الاحتلال الامريكي للعراق بإعلان كل من دمشق وطهران في ١٧ شباط ٢٠٠٥ عن اعلان تشكيل جبهة مشتركة بينهما الغرض منها تعزيز اواصر العلاقات بين البلدين ، وتوجيه رسالة للولايات المتحدة واسرائيل مضمونها وقوفهما معا ضد اي هجوم عسكري يتعرض له احد البلدين في المستقبل ، وهذا ما بدا واضحا في تصريح نائب الرئيس الايراني الاسبق (محمد رضا عارف) الذي شدد مساندة بلاده لسورية بقوله " نحن مستعدون لمساعدة سورية في جميع المجالات لمواجهة التهديدات " التي قد تتعرض لها[٣٠]، وان سياسة بلاده " تتجلى بالأحتضان والمؤازرة لكل حركات المقاومة والممانعة ضد اعداء الامة العربية والامة الاسلامية " في اشارة الى سورية وحليفتيها حزب الله وحركة حماس[٣١].

وهذا ما تحقق قولا وفعلا فايران لم تُبد تعاطفا مع حركة الاحتجاج في سورية بنوعيها السلمي والمسلح معتبرة ما يجري في سورية شأنا داخليا ، لكنها في الوقت ذاته لم تتوان عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للنظام السوري للحد من تداعيات تلك الاحتجاجات على المستويين الاقتصادي والسياسي ، فعلى المستوى الاول قرر المرشد الاعلى للثورة الايرانية (علي خامنئي) في تموز ٢٠١١ تخصيص مبلغ ٥,٨ مليار دولار لدعم الاقتصاد السوري ، فضلا عن تقديم ٢٩٠ الف برميل نفط يوميا بدءا من شهر آب ٢٠١١ لتعويض النقص الحاد بالوقود نتيجة التخريب الذي تعرضت له انابيب النفط في سورية ، ومساعدة دمشق على ضبط حدودها مع لبنان لمنع تهريب رؤوس الاموال للخارج ، اما

---

[٢٩] للمزيد من التفاصيل حول اسباب التحالف السوري – الايراني والفوائد المتحققة منه للطرفين ينظر : المصدر نفسه ، ص ص ٢٤– ٢٥، و سعد بن نامي، انماط تحالفات المشروع الايراني وعلاقاته الاقليمية والدولية ودورها في خدمة المشروع او اعاقته ، في: نظام بركات (محررا) ، مشاريع التغيير في المنطقة العربية ومستقبلها ، عمان ، مركز دراسات الشرق الاوسط ، ٢٠١٢ ، ص ٣٧٣ ، وص ص ٣٨٣ – ٣٨٥ .

[٣٠] عدنان حسين ابو ناصر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٠ .

[٣١] نقلا عن : وضاح شرارة ، طوق العمامة : الدولة الايرانية الخمينية في معترك المذاهب والطوائف ، الطبعة الاولى ، بيروت ، دار رياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠١٣ ، ص ٢١٨ .

على المستوى الثاني فأكتفت طهران نتيجة القيود المفروضة على حركتها الدبلوماسية بتقديم النصح السياسي لدمشق من اجل الخروج من الازمة العالقة فيها[٣٢]، فايران مثلا وهي احد اهم القوى الاقليمية في المنطقة قدمت دعمها السياسي والمادي غير المشروط للنظام السوري وتبنت روايته بأنه ضحية لمؤامرة دولية تستهدف عضوا مهما في قوى الممانعة دون ان تستعمل نفوذها للضغط على النظام لتقديم تنازلات او لايجاد حل للازمة ، وستتضاءل احتمالية قيامها بهذا الدور كلما شعرت بأن اعدائها من الدول العربية والغربية يسعون لانقاذ المعارضة ، وكلما رأت ان الازمة تتحول الى حرب اقليمية بالوكالة[٣٣].

ويبدو ان الموقف الايراني مما يجري في سورية يتأثر الى حد كبير من ان أي تغيير في هذا البلد قد يدفع نحو تغيير قواعد اللعبة السياسية في المنطقة التي تتمتع فيها ايران بنفوذ كبير لا سيما في ظل تحالفها الاستراتيجي مع سورية المستمر منذ ثلاثة عقود ، فسورية تحتل مكانة مهمة في الاستراتيجية الايرانية ، اذ اتاحت الاولى للثانية كامل الحرية لاستعمالها في اجندتها الاقليمية ، ومن خلال تهديدها لاسرائيل يمكن لايران ان تحقق ما يكفي من المكاسب للتأثير في أي مفاوضات مع الغرب حول برنامجها النووي او سياستها في الشرق الاوسط ، لذا سيؤثر خسارة سورية على موقع ايران في المنطقة ويعرض نفوذها للخطر ، والفرضية الاسوأ احتمالا هي تغيير معادلة القوة ضد ايران ، وباستثناء سورية لم يكن لايران علاقة مهمة مع أي دولة عربية ، وقد عملت سورية على تحقيق قدرا من التوازن في علاقتها مع ايران ودول عربية اخرى منذ ثمانينات القرن الماضي ، فضلا عن لعب دور الوسيط ما بين ايران والدول العربية في حال توتر العلاقة بينهما[٣٤].

ان سقوط النظام السوري سيدفع بأكثر الاتجاهات سلبية على السياسة الايرانية لسببين: فقدانها لحليف اقليمي مهم لطالما لعب دورا في تمهيد الطريق لتمدد ايران في المنطقة ، وشكل جسر تواصل مع حلفاء ايران الآخرين مثل حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي الفلسطينتين ، وصعوبة التعامل مع البدائل المطروحة في سورية في مرحلة ما بعد اسقاط النظام نتيجة توتر العلاقة ما بين ايران

---

[٣٢] علاء سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤ .

[٣٣] مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢.

[٣٤] د. ابتسام محمد العامري ، مصدر سبق ذكره.

وقوى المعارضة السورية التي قد تنتهج في حال استلامها للسلطة لسياسة غير ودية تجاه طهران نتيجة سياستها المؤيدة للنظام الحالي والتي زادت من بعد المسافة ما بين الطرفين[٣٥].

لذا تعمل ايران جاهدة في سبيل ضمان بقاء النظام السوري لذا اجملت رؤيتها الخاصة بالازمة السورية والتي طرحتها على الاخضر الابراهيمي مبعوث الامم المتحدة الخاص بالازمة في ثلاث نقاط هي : اولا : حصر حل الازمة السورية بين السوريين انفسهم اي بين الحكومة والمعارضة بدون تدخل طرف خارجي دافعة بموقفها هذا نحو ضرورة مشاركة حكومة دمشق في مؤتمر جنيف ، بعد ان حرمت من المشاركة في مؤتمر جنيف١[*].

ثانيا : ضرورة ان يكون الرئيس بشار الاسد جزءا رئيسيا في اي تسوية قادمة تخص سورية وان يترك تحديد مصيره للسوريين في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في حزيران/يونيو ٢٠١٤ ، فالاسد حسب ادعاءاتها هو الضمانة الوحيدة التي تبقي سورية موحدة وتمنع تقسيمها ، ثالثا : ايقاف تهريب السلاح والمقاتلين الى سورية ، وتجفيف منابع التمويل للجماعات المسلحة الموجودة على اراضيها[٣٦].

اذاً فالدعم الذي تقدمه ايران وحلفاؤها في المنطقة لسورية له ما يسوغه ، فالتضامن مع حليف محاصر ليس هو دافعهم الوحيد وانما هم مدفوعين ايضا بإيمان عميق بأن الاحداث في سورية جزءاً لا يتجزأ من مؤامرة دولية اوسع لتوجيه ضربة حاسمة ضد ما يعتبدونه محور المقاومة لهيمنة الولايات المتحدة واسرائيل على المنطقة ، فالاطاحة بنظام الاسد تعد خطوة بنظر هؤلاء لعزل ايران وشل حركة حزب الله الذي يعتقد ان القضية الجوهرية برأيه تبقى مسألة توازن القوى والصراع مع اسرائيل .

ان هذا لا يعني ان ايران ستقف موقف المتفرج لما ستؤول اليه الاحداث في سورية بعد سقوط النظام بل انها ستبذل قصارى جهدها لمنع ظهور نظام تسيطر عليه الطائفة السنية عبر اللعب بالورقة العلوية من جهة ، ورعاية بقايا الاجهزة الامنية من جهة اخرى[٣٧].

---

[٣٥] محمد عباس ناجي ، الانكماش : مستقبل الدور الاقليمي لايران بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٤ ، ابريل ٢٠١١ ، ص ٥٨ .

[*] لم تشارك ايران في مؤتمر جنيف ١ الذي رعته الامم المتحدة ،اذ لم تتم دعوتها للمؤتمر ، اما في مؤتمر جنيف ٢ فقد دعيت في بادئ الامر لكن اشتراط الولايات المتحدة بضرورة اعلان موافقتها الصريحة على تطبيق بيان جنيف ١ لا سيما ذلك البند المتعلق بتشكيل حكومة انتقالية في سوريا وهو الامر الذي رفضته ايران مما دفع الامم المتحدة الى سحب دعوتها للمؤتمر، للمزيد من التفاصيل ينظر: 2014\arabic.multimedia\bbc.co.uk

[٣٦] صافيناز محمد احمد، حلول صعبة: تعقيدات الازمة السورية في جنيف٢، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٩٥، يناير٢٠١٤، ص ١٣٢.

[٣٧] مجموعة الازمات الدولية ، مسارات غير مطروقة : التأمل في تبعات الديناميكيات السورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ –٥ .

٢-العراق :

لسنوات عديدة سيطرت على العلاقات العراقية –السورية حالة من القطيعة ايام حكم الرئيس العراقي الاسبق صدام حسين ، واستمر الحال على ما هو عليه بعد الاحتلال الامريكي للعراق إذ وقفت الخلافات المتشعبة بوجه تطوير العلاقة وتحسينها بين الطرفين ، لكن اندلا ع الاحتجاجات في سورية غير من وجه المشهد كليا عبر وقوف الحكومة العراقية الى جانب نظام الأسد ، والسؤال الذي يتبادر الى الذهن هو : ما خلفية ودوافع هذا التغيير المفاجئ ؟

ادركت حكومة بغداد عند حساب موازنة الخسائر بين دعم نظام الأسد او مجئ نظام يسيطر عليه السنة لا سيما المتشددون منهم في دمشق والذي يمكن ان يترك تأثيراته غير الايجابية على العراق، ان الخيار الاسلم والاصلح هو الوقوف الى جانب نظام الأسد[٣٨]، من جانب ، وحماية البلد من تداعيات هذه الأزمة من جانب آخر ، فالازمة السورية بحسب وزير الخارجية العراقي السابق (هوشيار زيباري) قد " اضحت متشعبة ومتداخلة وازدادت خطورتها ليس على سورية فحسب وانما على دول الجوار، وبالتالي فأن الامر يحتاج الى معالجة سياسية عقلانية " ويضيف " ان الحل العسكري لن يكون سبيلا لأنهاء الازمة بل معرقل لها ، ولذلك لا يوجد سبيل سوى الحل السياسي السلمي الذي يدفع بكافة الاطراف الى الحوار للخروج من الازمة"[٣٩].

سيترك سقوط نظام الأسد في حال حدوثه اضرارا كبيرة على العراق من نواحي مختلفة ، ففي الجانب الاقتصادي ستتأثر حركة استيراد البضائع السورية التي تعد رخيصة مقارنة ببضائع الدول المجاورة ، وغلق احدى البدائل الأستراتيجية لتصدير النفط العراقي ، وفي الجانب الاجتماعي ستبرز الطائفية الى السطح الاجتماعي وحتى السياسي في العراق مرة أخرى بصورها البشعة والمؤلمة ، وستتسق العشائر العراقية في غرب العراق متفاعلة مع نظيرتها السورية التي تشاركها المذهب ذاته (السني) مكونة مجتمعا عشائريا واحدا منفصلة عن العشائر العراقية التي تخالفها المذهب (الشيعية) وتشاركها في الانتماء الوطني ، اذ يصبح صوت الانتماء الاول اقوى من الثاني ، وهذا يقودنا الى الناحية السياسية ، اذ سيشجع الانتماء المذهبي الجديد المطالبين بتكوين الاقليم السني في غرب العراق

---

[٣٨] محمد برهومة ، التحالفات المتغيرة : العلاقات الاقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٦ ، اكتوبر ٢٠١١ ، ص ٧٠ .

[٣٩] جاءت مشاركة العراق في مؤتمر جنيف ١ انسجاما مع رؤيته تلك ، للمزيد من التفاصيل حول موقف العراق الرسمي من الازمة السورية ينظر : هوشيار زيباري ، العراق والازمة السورية : موقف ثابت وسياسة متوازنة ، مجلة صدى الخارجية ، وزارة الخارجية العراقية ، السنة الخامسة ، العدد ١١ ، كانون الاول/ ديسمبر ٢٠١٣ ، ص ١ .

على رفع دعاواهم لتشكيل الاقليم الجديد والذي سيحظى بعمق سوري طائفي تتفاعل فيه الاحزاب والشخصيات العراقية السنية مع اقليمها اكثر من دولتها ، اما في الجانب الامني فأن العراق سينفتح على جبهة امنية عريضة جدا من حدود تركيا في اقصى الشمال الى حدود السعودية والكويت في اقصى الجنوب[٤٠] وما يشكله ذلك من ضغوط امنية كبيرة على العراق الذي لا زال وضعه هشا وضعيفا.

٣-حزب الله اللبناني :

اذا كان عامل الجغرافيا مع سورية قد شكل الشريان الحيوي لحزب الله من خلال امداده بالسلاح والعتاد ، فأن سورية لم تبخل على هذا الحزب بالمساعدة من خلال تأمينها العناصر الاخرى لنجاحه والمتمثلة في تأثيرها على السياسيين اللبنانيين وتأمين عمق استراتيجي للحزب في مواجهة اسرائيل ، لكن هذا التحالف لن يكون دون ثمن على حزب الله دفعه لا سيما بعد اندلا ع النزاع المسلح في سورية في آذار ٢٠١١ ، فهو لن يتخلى بطبيعة الحال عن حليفه النظام السوري بل صار يتبنى اطروحته بأن ما يجري في سورية ليس ثورة شعبية بل مؤامرة خارجية هدفها كسر شوكة محور الممانعة وربما تقسيم الامة العربية .

هذا الموقف جعل الحزب يخسر الكثير من شعبيته التي اكتسبها خلال سنوات نضاله ضد اسرائيل بسبب صعوبة التوفيق بين تأييده للنظام السوري والاحتفاظ بتعاطف الشعوب معه ، فبعد ان كانت اعلامه ترفع في المظاهرات العربية صارت تحرق[٤١].

حاول حزب الله في بداية الازمة السورية الابتعاد عن الاضواء والابقاء على الوضع الداخلي في لبنان من خلال التقليل من شأن ارتباطه بالاحداث التي تجري في سورية الا ان الحال لم يستمر على ما هو عليه اذ بدأت الانباء تتواتر بشأن مشاركة اعضاء من حزب الله بالنزاع الدائر في سورية ابتداءا من تشرين الاول ٢٠١٢ ، وقد سوغ الامين العام للحزب السيد حسن نصر الله هذا التدخل كونه

---

[٤٠] حسين شلوشي، العراق بين الشراكة الاميركية وضغط التداعيات السورية ، مجلة حمورابي للدراسات ، عدد ٤ ، ديسمبر ٢٠١٢، ص ص ٢٧١ – ٢٧٢ .

[٤١] غسان العزي ، تداعيات الازمة السورية على مستقبل حزب الله ، الدوحة ، مركز الجزيرة للدراسات ، ١١ يوليو/تموز ٢٠١٢ ، ص ص ١– ٥.

يعود الى مهاجمة الجيش السوري الحر لعدد من القرى اللبنانية الحدودية وكان بعض سكان هذه القرى اعضاء في الحزب فكان من الطبيعي ان يدافعوا عن بلداتهم وعائلاتهم[٤٢].

ايقن حزب الله في ظل تطور الاوضاع السياسية والعسكرية في سورية ان عليه الاستعداد لمرحلة ما بعد الاسد ، فهو قد يخسر مصدر مهم من مصادر تمويله بالاسلحة في حال سقوط النظام السوري خاصة اذا ما استلمت الحكم جماعة سياسية تضمر له العداء بسبب مواقفه من النزاع في سورية ، وهو ما يشكل انتصارا لقوى الرابع عشر من آذار التي ستزيد من ضغوطها عليه وتطالبه بنزع سلاحه ، الامر الذي قد يضطره الى الدفاع عن وجوده فيغدو حينها عبارة عن مليشيا شيعية .

ان سقوط النظام السوري اذا ما حصل لا يعني سقوطا آليا مباشرا لحزب الله الذي يملك من الاسلحة ما يجعله يقارع جيوشا كبرى ، فهو لن ينتظر الامر يحصل الا ويكون قد عمل على ترتيب اوراقه الداخلية والخارجية من خلال السعي لبناء تحالفات جديدة سواء مع اطراف من المعارضة السورية او من خلال ايران التي مدت جسور التواصل مع بعض اطراف المعارضة السورية لا سيما جماعة الاخوان المسلمين[٤٣].

ثانيا : القوى المعارضة لبقاء النظام السوري .

١-تركيا :

بعد تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد السلطة في تركيا سعى الى ترجمة افكاره على ارض الواقع والقائمة على اساس تصفير المشكلات مع دول الجوار واقامة علاقات متوازنة معها بما يحقق مصالح تركيا الاستراتيجية ، وطبقا لذلك قامت تركيا بإقامة علاقات قوية مع سورية منطلقة من قناعة مؤداها بأن مدخل انقرة نحو تعزيز نفوذها الاقليمي يمر عبر البوابة السورية[٤٤]، وهذا ما اعلنه صراحة الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بقوله " سورية هي بوابة تركيا المشرعة على الشرق الاوسط ، وتركيا بدورها هي بوابة سورية المشرعة على الغرب " واضاف ان " تركيا اخذت تتبنى المسائل السورية وكأنها

[٤٢] بول سالم ، لبنان والازمة السورية : تداعيات ومخاطر ، سلسلة اوراق كارنيغي ، بيروت ، مركز كارنيغي للشرق الاوسط ، كانون الاول/ديسمبر ٢٠١٢ ، ص ص ١١-١٢ .

[٤٣] غسان العزي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ٦- ٧ .

[٤٤] محمد برهومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٧ .

تركية" والعكس صحيح، مع وجود "من لا يعجبه هذا التواصل" الا ان هذا التواصل "سيؤثر في منطقة الشرق الاوسط" على حد تعبير اردوغان[٤٥]،

وهذا ما أكده (جان بيردي) الاستاذ بمعهد جرينوبل للدراسات السياسية بفرنسا بقوله "ان تميز العلاقات مع سورية كان يمثل الواجهة الرئيسية لنجاح الدبلوماسية الجديدة لتركيا بأتجاه المشرق العربي"، من هنا لم تتوان تركيا عن توقيع اتفاقيتين عسكريتين مع سورية في عام ٢٠٠٢، واتفاق تبادل تجاري في عام ٢٠٠٧، والغاء تأشيرات الدخول بين البلدين، وتأسيس مجالس مشتركة للوزراء بينهما تبعه تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي في العام ٢٠٠٩، فضلا عن الزيارات المتبادلة لمسؤولي البلدين خلال هذه الفترة[٤٦]، سبقه اتفاق اضنة الامني ما بين تركيا وسورية في تشرين الاول ١٩٩٧، وقد ساعدت سورية على انخراط تركيا في قضايا المنطقة، وساهمت في تهدئة المخاوف المتبادلة بينها وبين ايران بغية تشجيع تركيا على الابتعاد عن الغرب وتنمية الوعي التركي بأن الشرق هو الجهة الملائمة لسياستها[٤٧].

وبعد سنوات من التعاون الاستراتيجي بين سورية وتركيا شرعت الاخيرة في مراجعة حساباتها فيما يتعلق بعلاقتها بالنظام السياسي في سورية خشية تقويض هذه العلاقة لمصداقيتها الدولية والاقليمية ، لهذا اخذت تركيا بتوجيه انتقادات لهذا النظام بسبب تعاطيه السيء مع التظاهرات والاحتجاجات الشعبية من خلال استعماله للقوة المفرطة ، واكدت عبر ايحاءات متعددة استعدادها للتعامل مع نظام حكم مختلف في سورية[٤٨].

ادركت تركيا التي تتعامل بحذر مع معطيات الازمة السورية انه لن يكون بمقدورها ان تبقى بمنأى عن الاحداث الجارية في المنطقة ، مما وضع امامها تحديا جسيما للموازنة ما بين مصالح تركيا وروابطها الاقتصادية وعلاقاتها السياسية مع الانظمة القائمة في المنطقة من جهة والوقوف بجانب حقوق الشعوب في مواجهة اسباب الظلم والاستبداد من جهة اخرى ، لذا كانت سياستها تمثل مزيجا تبدو في الظاهر متناقضة لكنها في الباطن متجانسة كونها تصب في خدمة مصالح تركيا الاستراتيجية منها :

---

[٤٥] نقلا عن : عقيل سعيد محفوض ، السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية – التغيير ، الدوحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ٢٠١٢ ، ص ٣١٣ .

[٤٦] د. خالد عبد العظيم ، العثمانية الجديدة : تحولات السياسة الخارجية التركية في الشرق الاوسط ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢، ص ٢٧ .

[٤٧] عقيل سعيد محفوض ، السياسة الخارجية التركية ... ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٠٢ .

[٤٨] مجموعة الازمات الدولية ، مسارات غير مطروقة : التأمل في تبعات الديناميكيات السورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤ .

١-استعداد تركيا للأنخراط في الجهود الدبلوماسية الخاصة بالازمة السورية ، واستضافة الجيش السوري الحر والمجلس الوطني ، والسماح لجماعة الاخوان المسلمين السورية التي تدير قسما من التظاهرات في سورية بالتحرك بحرية في اسطنبول ، معطية لها الحق بأطلاق التصريحات المناوئة للنظام السوري ، والسماح باستضافة عدد من مؤتمرات واجتماعات المعارضة السورية ، والانفتاح على حزب الله وحركة حماس متجاوزة سورية تطلعا منها لان تكون المحاور مع تلك الحركتين من اجل تعزيز دورها التفاوضي ولتحسين صورتها لدى دول مجلس التعاون الخليجي التي تتعزز علاقتها معها بأطراد في السنوات الاخيرة ، وتلميحاتها المستمرة بإمكانية إقامة ملاذات آمنة على الحدود السورية ، والاعتراف الضمني بشرعية الصراع المسلح ضد النظام .

٢-تجنب تركيا إتخاذ اجراءات انفرادية سواء كانت عسكرية او انسانية لدعم المعارضة السورية خشية ان يستغل النظام السوري الورقة الكردية في تركيا بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني .

٣-حاولت تركيا حماية مصلحها الوطنية وتعظيمها عبر اعتبار ان جميع الخطوات التي اتخذتها تجاه سورية انما تنبع من مصالحها الامنية والوطنية ودون اي ضغط او توجيهات من الولايات المتحدة .

٤-اقامة مخيمات للاجئين السوريين على الحدود بين البلدين كان ظاهرها تقديم مساعدات انسانية لكن تبين انها لا تعدو ان تكون مخيمات عسكرية لتدريب المعارضين للنظام السوري لا سيما المسلحين المتطرفين الذين قدموا من بلاد مختلفة.

٥-تنسيق المواقف والجهود حول الازمة السورية مع قطر والسعودية.

٦-مراقبة المجال الجوي والبحري للحيلولة دون وصول الاسلحة والعتاد للنظام السوري من ايران[٤٩].

ان زعزعة الاستقرار في سورية لن يصب في مصلحة تركيا ، لا سيما وان معالجة النظام السوري للازمة قد تسببت بدون قصد في تغذية التوترات الطائفية في البلاد ، وهو تطور قد لا يترك انعكاساته السلبية على تركيا فقط بل على المنطقة كلها ، مع ان النظام السوري اتهم تركيا بدعم جماعة الاخوان المسلمين في سورية الا ان تركيا تحاول جاهدة تجنب اي نزعات طائفية[٥٠]، واثنية مما يعكس هشاشة البنية الداخلية التركية وعدم مناعتها خاصة في ظل انكار متعمد للهوتين التركية والعلوية .

---

[٤٩] ندى الشقيفي الماريني ، الربيع العربي : الافق الاسود ، بيروت ، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية ، ٢٠١٥ ، ص ص ٢٣٨-٢٤٠ .

[٥٠] عمر تسبينار ، من العثمانية الى الديغولية : الرؤى الاستراتيجية الحاكمة لسياسة تركيا تجاه سوريا ، عرض ايمان احمد عبد الحليم ، مجلة السياسة الدولية ، التحليل الآن ، ٩ اكتوبر ٢٠١٢ ، منشور على الموقع : www.siyassa.org.eg

فرض موقف تركيا السلبي من النظام السوري تحديات كثيرة عليها ابرزها : اولا : فقدانها علاقات استراتيجية عملت طوال سنوات عدة من اجل بنائها مع سورية وحلفائها في المنطقة ، ثانيا : انهيار سياسات الثقة المتبادلة التي ميزت علاقة تركيا مع سورية وحلفائها في المنطقة ، ثالثا : صعوبة ترميم العلاقة التركية مع سورية على اساس القواعد السابقة التي ارتكزت عليها العلاقة بين البلدين ، بل لا بد من اعتماد اسس جديدة مغايرة لسابقتها اساسها المصالح المشتركة ، رابعا : ان الفشل التركي المزدوج والمتمثل في خسارة سورية كحليف استراتيجي من جهة ، وعدم القدرة على اسقاط النظام حتى الآن لا يعني تخلي انقرة عن محاولات اسقاطه ، بما في ذلك استعمال الخيار العسكري المحكوم بثلاثة شروط هي :

١-صدور قرار من مجلس الامن الدولي يسبغ شرعية على اية مشاركة تركية عسكرية في سورية .

٢-تدخل حلف شمال الاطلسي عسكريا في سورية بموافقة تركية .

٣-تطور الاوضاع في سورية لدرجة تفضي الى حدوث فوضى تخرج شمال سورية نهائيا عن السيطرة الحكومية الامر الذي يمهد الطريق امام تركيا لفرض سيطرتها العسكرية على الشريط الحدودي السوري الذي يقطنه الاكراد لمنع تشكيله بؤرة تهديد لتركيا ، والحيلولة في الوقت ذاته دون تشكيل شريط كردي يمتد من شمال العراق مرورا بجنوب تركيا وانتهاءا بشمال سورية يمكن ان يشكل منطقة عازلة ما بين تركيا والوطن العربي[٥١]، وهذا ما يفسر موقف تركيا الرسمي من اكراد سورية عندما رفضت مشاركة ممثليهم في مؤتمر المعارضة السورية الذي استضافته في صيف العام ٢٠١١ بعد مطالبتهم بدستور فدرالي في سورية ما بعد الاسد ، لكن تركيا تراجعت عن موقفها فيما بعد عندما دعمت رئاسة عبد لباسط سيدا للمجلس الوطني السوري اعتقدا منها ان هذا التصرف سيدفع اكراد سورية الى التمرد على النظام السوري ، وانسجاما مع هذا التوجه نسقت تركيا مع رئيس اقليم كردستان العراق مسعود بارزاني في هذا المجال الامر الذي مكن اكراد سورية من تحقيق انجازات عدة على ارض الواقع ابرزها سيطرته على عدد من القرى والبلدات الكردية في شمال سورية وشمال شرقها وهو ما اثار خشية السلطات التركية من نمو الحركة الاستقلالية لهم على غرار ما حدث في العراق ، فاكراد سورية سيكونون مقبولين بالنسبة لتركيا اذا ماعملوا استناداً لمقاييسها ومعاييرها وهي التمرد على النظام السوري اما اذا عملوا غير ذلك اي ان تمردهم على النظام هو الخطوة الاولى للتمرد على تركيا فحينها

---

[٥١] محمد نور الدين ، تركيا وسوريا : من تصفير المشكلات الى تصفير الثقة ، في : مجموعة مؤلفين ، رياح التغيير في الوطن العربي : حلقات نقاشية عن مصر – المغرب – سوريا ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص ص ٢١٧ – ٢١٩ .

لن تشملهم هذه المقاييس فحسب بل لن تشمل ايضا من سيدعمهم اي اكراد العراق[٥٢]، فتركيا التي اتهمت اكراد سورية بمحاولة تغيير التركيبة الديموغرافية في المناطق التي سيطرت عليها من خلال طرد العرب والتركمان منها حذرتهم على لسان اردوغان " مهما كان الثمن ، لن نسمح بأقامة دولة جديدة على حدودنا الجنوبية في شمال سورية"[٥٣].

ان الهدف الاساس لمحاولات تركيا ومن ورائها دول الخليج والغرب تغيير النظام في سورية هو وأد التحالف الاستراتيجي بين ايران وسورية وحزب الله ، والذي يغلق الباب امام تركيا التي تخشى الانعزال داخل بيئة استراتيجية مختلفة ويمنعها من الوصول الى الساحة العربية والذي لا يتم الا من خلال سورية والعراق اللتان فقدتا الثقة بتركيا بسبب سياستها المعادية لهما[٥٤].

٢-السعودية وقطر .

تقود كل من السعودية وقطر ومن خلفهما دول الخليج الجهود الرامية للاطاحة بالنظام السوري ، فالاطاحة بنظام موالٍ لايران وليس الانتقال الى نظام اكثر ديمقراطية يشكل اولوية بالنسبة لهما[٥٥]، وهذا ما جعل تركيا تتردد في اقامة شراكة مفتوحة مع كل من السعودية وقطر حول الموضوع السوري لأن لدى انقرة تصورات بأن لكل من هاتين الدولتين اجندات يطغي عليها الطابع الطائفي والاصولية المعادية لإيران[٥٦].

تخوض السعودية في سورية حربا بالوكالة ضد ايران التي تمثل بالنسبة لها كما لباقي دول الخليج عدا عمان عدوا يجب مقاومته على الجبهات كافة ، كما أن السعودية تخشى من ان اي تغيير في سورية قد يفسح المجال لصعود الاخوان المسلمين الى السلطة الذين ترفض السعودية دعمهم لصالح قوى اكثر علمانية لا سيما تلك التي تتخذ من الاردن قاعدة لنشاطها بحجة انه لا يمكن الاعتماد عليهم كون الاخوان يمثلون تهديدا محتملا لشرعية آل سعود وحكمهم ، فضلا عن الاحتمالية الضعيفة وغير الواضحة لدعم السلفيين الذين يقدمون انفسهم على انهم جماعات جهادية لكنهم

---

[٥٢] محمد صادق اسماعيل ، التجربة التركية من اتاتورك الى اردوغان ، ط ١ ، القاهرة ، العربي للنشر والتوزيع ،٢٠١٣ ، ص ص ١٨٨ – ١٨٩.

[٥٣] صحيفة الرياض السعودية ، في ٢٠١٥/٦/٢٧ .

[٥٤] حسن جابر ، الثورات العربية ورهانات المستقبل ، في : مجموعة مؤلفين ،ثورات قلقة .. مقاربات سوسيو– استراتيجية للحراك العربي ، اعداد وتقديم محمود حيدر ، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، ٢٠١٢ ، ص ١٥٧ .

[٥٥] مجموعة الازمات الدولية ،إما الآن او سيفوت الاوان :عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا،مصدر سبق ذكره،ص٢.

[٥٦] مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨ .

يمكن ان ينقلبوا في نهاية المطاف ضد الحكم السعودي كما حدث مع الافغان العرب الذين دعمتهم السعودية وشكلوا فيما بعد تنظيم القاعدة(*).

وترغب قطر هي الاخرى في انهاء حكم بشار الاسد لكنها تختلف مع السعودية حول الجهة التي ينبغي دعمها من قوى المعارضة السورية ، اذ تميل قطر الى دعم الاخوان المسلمين في سورية نظرا لعلاقتها الوثيقة والقديمة معهم ، لذا نجد هناك تنسيقا عالي المستوى مع تركيا التي تتعاطف هي الاخرى مع جماعة الاخوان السوريين ليس في سورية فحسب وانما في سائر الدول العربية الاخرى ، اما الجماعات المتطرفة في سورية فأن قطر ابدت رغبة واضحة في دعمها طالما انها يمكن ان تسهم في انهاء النظام الحاكم بأسرع ما يمكن ، وهذا ما يمكن ان نلمسه في تصريح وزير الخارجية القطري السابق خالد بن محمد العطية في كانون الاول /ديسمبر ٢٠١٢ حينما قال " أنا ضد استثناء اي احد في هذه المرحلة او تصنيفهم على انهم ارهابيون او على انهم قاعدة ... ينبغي ان نجمع الكل ، وان نعاملهم جميعا معاملة متساوية وان نعمل جاهدين من اجل تغيير عقيدتهم"[٥٧]، وبالفعل فأن قطر وحليفتها السعودية لم تتوان عن تقديم الدعم للمعارضة السورية بالتعاون مع تركيا وعن طريقها فضلا عن الجماعات الاسلامية والسلفية اللبنانية التي تعمل بوصفها حلقة الوصل بين دول الخليج والمعارضة السورية في ايصال الاموال العامة والخاصة الى الاخيرة[٥٨].

يعد الدور الذي تقوم به بعض دول الخليج في تمويل وتغذية التيارات السلفية التي تستند الى ذات الفكر الذي تؤمن به وتتظاهر بمحاربته في الوقت ذاته من اخطر الادوار في سورية اذ قامت بتوجه طاقة هذه الجماعات التي انقلبت عليها في الداخل الى الدول التي تريد تأديبها ومنها سورية بينما تفرغت هي للتمويل والتسليح والتوجيه الايديولوجي والاعلامي[٥٩].

(*) سارت جهود السعودية قبل مؤتمر جنيف ٢ في خطين متوازيين الاول : هو منع مشاركة كل من ايران وحكومة دمشق في المؤتمر اذ نجحت مع الاولى وفشلت مع الثانية ، والثاني اقناع الولايات المتحدة بتأجيل انعقاد المؤتمر الى ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بهدف اتاحة الفرصة للمعارضة السورية المسلحة التي تدعم بعض فصائلها والتي تراجعت في الفترة التي سبقت المؤتمر امام تقدم القوات النظامية لأحراز المزيد من النجاحات على الارض في سبيل دعم موقفها التفاوضي في المؤتمر ، للمزيد من التفاصيل حول طبيعة الدور السعودي في سوريا والعلاقة التي تربطه مع فصائل المعارضة السورية المسلحة لا سيما الاسلامية والسلفية منها ينظر: صافيناز احمد محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣ .

٥٧ نقلا عن : برنارد هيكل ، السعودية وقطر في زمن ثورة ، ترجمة سميرة ابراهيم عبد الرحمن ، مجلة دراسات دولية ، عدد ٥٥ ، كانون الثاني ٢٠١٣ ، ص ص ١٨٧ – ١٨٨.

٥٨ بول سالم ، مصدرسبق ذكره ، ص ١٤.

٥٩ حسن جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤٦ .

تدخلت دول الخليج في معطيات الازمة السورية منذ بدايتها إذ قامت بإستدعاء سفرائها في سورية للتشاور، كما ايدت ارسال لجنة لحقوق الانسان للوقوف على حقيقة الاوضاع في سورية ، كما اطلق ملك السعودية (عبدالله بن عبد العزيز) دعوة للقيادة السورية لوقف اراقة الدماء وخيرها ما بين الفوضى والاستقرار[٦٠]، اما قطر فأبدت بدورها انزعاجا من ممارسات النظام السوري القمعية ضد شعبه معتبرة على لسان اميرها الشيخ (حمد بن ثاني آل خليفة) ان " الحل الامني قد فشل وانه لا بد ان يستنتج اصحاب القرار في دمشق ضرورة التغيير بما يتلائم مع تطلعات الشعب السوري"[٦١].

وبما ان قطر لا يمكنها التدخل بشكل مستقل في مجريات الاحداث في سورية كما في الحالة الليبية طالما لا يوجد هناك اجماع دولي على التدخل المباشر في سورية ، فأنها انتهجت دبلوماسية نشيطة في اطار الجامعة العربية من خلال رئاستها للجنة الوزارية المكلفة بالتعامل مع الازمة السورية لدرجة ان المبادرة العربية حول سورية عكست الى حد كبير الرؤية القطرية غير الراغبة في تجاوز الخطوط التي حددتها طهران خاصة في ظل تهديد الاخيرة لقطر بأنها ستكون اول من يتلقى الرد الايراني في حال التدخل في سورية ، لذا فأن الغموض الذي احاط بما يمكن ان تسفر عنه هذه المبادرة كان مقصودا من قطر حيث اعطاها هامشا من المناورة بين اطراف الازمة ، لذا لم تستهدف مبادرتها العربية انقاذ نظام الاسد اوابقاءه وانما ضمان خروجه سلميا ، مما يكسبها المصداقية اللازمة للتعاون مع ايران في ايجاد تسوية وصياغة مقبولة لسورية ما بعد الاسد[٦٢]، وتبحث قطر من خلال هذا التدخل عن دور ريادي لها ينافس الدور السعودي في المنطقة من ناحية قوة التأثير الاقليمي[٦٣].

لقد اوصلها هذا التدخل الى قناعة تامة ونتيجة عملية بأن اسرع الطرق لأسقاط النظام السوري هو تسليح المعارضة السورية ، والتي قد تغرق البلاد في حرب اهلية دموية دون احتمال الحل في المستقبل المنظور، واتخاذ النظام خطوات مضادة قد تكون اشد عنفا واكثر شراسة مما سيكثف الحرب بالوكالة ، وبما ان جزءا من السلاح الخليجي قد يمر عبر لبنان الى سورية فأن ما من شيء يضمن انتقال الصراع الاهلي من سورية الى لبنان ، كما ان تسليح المعارضة ليس امرا سهلا فضلا عن انه لا يخلو من مخاطر فمسارات العبور غير مضمونة ، كما ان الامر قد يستغرق وقتا حتى يتم بناء قوة مقاتلة جدية ، فضلا

---

[٦٠] غازي دحمان ، الازمة السورية ومخارج الحلول الاقليمية والدولية ، منشور على موقع www.aljazeera.net

[٦١] محمد برهومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .

[٦٢] مروة فكري ، القوة الناعمة : السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٧ ، يناير ٢٠١٢ ، ص ص ١٦٣ –١٦٤.

[٦٣] للمزيد من التفاصيل ينظر: ندى الشقيفي الماريني مصدر سبق ذكره ، ، ص ٢١٦ .

عن ان الاسلحة قد تنتقل الى ايد غير مرغوب فيها ،ويمكن للنظام ان يرفع من وتيرة عملياته بشكل كبير اذا ما احس ببداية شيء جدي يهدد وجوده[٦٤].

يمكن ارجاع الموقفين القطري والسعودي من الازمة السورية الى عاملين اساسيين :

١-الضغط الذي تعرضت له القيادات الخليجية من قبل الاوساط الشعبية المتعاطفة مع الشعب السوري في محنته ومع ثواره في انتفاضتهم ، وقد شكل هذا الضغط دافعا للقيادات الخليجية للسير في خططها الهادفة الى اسقاط النظام السوري بصرف النظر عن التبعات .

٢-تملكت دول الخليج الخشية من انزلاق الاوضاع في سورية الى مهاوي خطيرة قد تؤدي الى تفكك بنيتي المجتمع والدولة ، فطريقة ادارة النظام السوري للازمة حسب رأيها وتعاطيه غير المسؤول معها اوصل سورية الى حالة من عدم الاستقرار قد تقوده البلاد مستقبلا الى التفكك والتمزق ، والمجتمع الى التشظي والانقسام[٦٥].

لقد استعملت هاتان الدولتان ادواتها ووسائلها المختلفة لإسقاط النظام السوري ، إذ ادارت آلتها الاعلامية الضخمة بحرفية بالغة محاولة تشويه صورة النظام السوري ، ونسقت جهودها الدبلوماسية التي نشطت في مجال تعليق عضوية سورية في الجامعة العربية وسحب المراقبين العرب من اراضيها ، واستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة لشجب العنف الحكومي ضد معارضيه ، وتعاونت مع الولايات المتحدة التي وقع على عاتقها مهمة تقديم الدعم الاستخباري وتأمين الاتصالات للمعارضة مقابل قيام السعودية وقطر بتقديم الاسلحة للمعارضين والحوافز النقدية للمنشقين[٦٦] مرحلة التحول، ودعت كما في حالة قطر الى حد المطالبة بالتدخل العسكري الخارجي لانهاء الازمة في سورية[٦٧].

٣- اسرائيل :

تصور البعض ان اسرائيل ستشعر بالغبطة نتيجة المخاطر العصيبة والتحديات الصعبة التي يواجهها النظام السوري الذي يعد الد اعدائها كونه حليفا قويا لايران وداعما كبيرا لتيار المقاومة في

---

[٦٤] للمزيد من التفاصيل ينظر : مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[٦٥] غازي دحمان ، مصدر سبق ذكره .

[٦٦] مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦ و ص١٠.

[٦٧] د. يسار القطارنة ، حالة خاصة : كيف تدير قطر تفاعلاتها الاقليمية ، مجلة السياسة الدولية ، ملحق اتجاهات نظرية ، عدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢ ، ٢٩ .

لبنان وفلسطين ، لكن يبدو ان اسرائيل تفضل نار الاسد على المجهول الذي قد يواجه سورية في حالة سقوط النظام ، وقد بدأ الاسرائيليون يتحسبون لهذا الخيار بأخذ الحيطة والحذر والاستعداد لأسوأ السيناريوهات المتمثل بالفوضى والذي من الصعب معرفة نهايتها ومآلاتها الحقيقية.

وبما ان اسرائيل متيقنة من سقوط نظام الاسد لكن يتملكها خوف حقيقي من تسرب اسلحة الدمار الشامل السورية بنوعيها الكيميائي والبايولوجي الى خارج سورية ووصولها الى حزب الله ، لذا اخذ الجيش الاسرائيلي بتأمين حدوده الشمالية استعدادا لسقوط نظام الاسد عبر القيام بجهود لتقييم الاوضاع ومراجعة السيناريوهات التي يتعين على الجيش الاستعداد لها ، بهذا اصبحت اسرائيل طرفا مباشرا في معادلة اسقاط النظام السوري وهذا ما كشف عنه رئيس هيئة الاركان الاسرائيلية (بيني جانيس) امام لجنة العلاقات الخارجية والامن بالكنيست بتلويحه لاستعداد اسرائيل استيعاب النازحين العلويين .

اذن تستعد اسرائيل لمحاصرة اي خطر قد ينتج عن مجريات الاحداث في سورية على الامن الاسرائيلي ومشروع السلام الاسرائيلي الذي فرض نفسه على ادارة الصراع العربي – الاسرائيلي[٦٨].

المبحث الثالث : مستقبل الازمة السورية في ضوء تقاطع مصالح القوى الاقليمية.

حتى الآن لا يبدو ان الازمة السورية في طريقها الى الحل ، فكل من النظام والمعارضة يرى انه يرتكن الى جادة الصواب وانه صاحب الحق في مطلبه وعمله ، لذا لا مصلحة له في الاعتراف بالخطأ والذي يمكن ان يرتب عليه نتائج ليس اقلها التراجع عن موقفه والتسليم بشرعية موقف خصمه[٦٩]، غير مستعدين لأتخاذ اي مبادرة سياسية حقيقية ذات معنى ، وفي هذه الاثناء فأن داعيمهما الاقليميين يشيدون لفظيا بفكرة التسوية لكنهم يعارضون جوهريا ما سيترتب عنها ، ويكتفون بالمراهنة على الانتصار العسكري لحلفائهم وهم بهذا يبقون طرفي الصراع في وضع عائم من جهة ،ويبدون غير قادرين على تقديم الدعم الذي من شأنه ان يحسم الصراع من جهة اخرى ، ان اللاعبين الاقليميين لم يفعلوا اكثر من مجرد تمكين حلفاؤهم من التمسك بأهدافهم غير التسووية دون ان يقدموا لهم الوسائل المطلوبة لتحقيقها[٧٠]، وقد قدم النظام السوري من خلال اعتماده النهج الامني في التعامل مع معارضيه

---

[٦٨] د. محمد السعيد ادريس ، اتجاهات معاكسة ، مواقف الفاعلين الاقليميين غير العرب تجاه الثورات العربية ، مجلة السياسة الدولية ، عدد ١٨٨ ، ابريل ٢٠١٢ ، ص ص ٧٩ – ٨١ .

[٦٩] عبد الاله بلقزيز ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥٣ .

[٧٠] مجموعة الازمات الدولية ، الصراع وتحولاته في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢ و ص ٣٢ .

ذرائع شتى لتدخل الدول الاقليمية في شؤونه الداخلية فضلا عن تعقيده للأزمة الداخلية واطالة امدها وتحويلها الى ازمة اقليمية[٧١].

ان التوصل الى حل سياسي اخذ بالتراجع مع استمرار حالة العنف المتصاعد وارتفاع حصيلة القتلى.

يشكل التعاون الامريكي – الخليجي استراتيجية متعارضة مع نفسها، كما انه سيترك تأثيرات عكسية مستقبلا، فهذين الطرفين يعلنان دعمهما لعنان لإصدار قرار دبلوماسي لحل المعضلة السورية من جهة ويحاولان الدفع نحو قدر اكبر من عسكرة المعارضة من جهة اخرى[٧٢].

ان احتمالية بقاء النظام السوري والذي رغم اعتباره احتمالا ضعيفا الا انه ليس مستبعدا سينتج بطبيعة الحال تداعيات غير مريحة لطهران لسببين: الاول: ان اقدام النظام السوري على اجراء اصلاحات حقيقية والبدء بحوار وطني بناء مع قوى المعارضة لضمان بقاءه في السلطة سيدفعه استجابة لمصالح المعارضة الى تبني سياسات داخلية وخارجية قد تتعارض مع مصالح طهران في المنطقة[٧٣]، مع ان هذا السيناريو يبدو صعب التحقق في ظل اقتناع القيادة السورية بأنها ليست بحاجة لتغيير شيء مستغلة التنافر في الرؤى الدولية حول الموقف في سورية ، واقتناع المعارضة من ان الصراع المسلح هو السبيل الوحيد لاسقاط النظام مستغلة الدعم الذي تقدمه كل من قطر والسعودية لهم عبر اغداقهم بالمساعدات التسليحية والمادية[٧٤].

الثاني: ان بقاء النظام السوري في السلطة لن يتحقق ما لم يحصل على قبول دولي ، وهذا القبول سيكون مشروطا بفك الارتباط مع ايران ، ووقف الدعم لكل من حزب الله وحركتي حماس والجهاد الاسلامي، اذن ستنظر ايران الى الازمة السورية على انها صراع وجودي يهدف الى توجية ضربة حاسمة لها[٧٥].

كما سيفتح سقوط النظام السوري المجال واسعا لاحداث تغييرات كبيرة في شبكة التحالفات الاقليمية اكثرها احتمالا فقدان ايران لمرتكزات مهمة ابرزها: اقوى حلفائها الاقليميين (نظام الاسد)، والطريق

---

[٧١] د.فؤاد خليل، الثورة كمحادثة مجتمعية كبرى ، في ، مجموعة مؤلفين ، ثورات قلقة : مقاربات سوسيو– استراتيجية للحراك العربي، اعداد وتقديم محمود حيدر ، بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي ، ٢٠١٣ ، ص ٨٦ .

[٧٢] مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ١٠.

[٧٣] محمد عباس ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

[٧٤] مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[٧٥] محمد عباس ناجي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٨ .

الآمن لارسال الدعم والسلاح لحزب الله ، والتواصل مع المنظمات الفلسطينية في دمشق والاراضي المحتلة[٧٦]، وتهميش دورها في ملف الشرق الاوسط الاساس وهو الصراع مع اسرائيل ، وتراجع دور حزب الله الذي يعد قوة مقاومة عابرة للحدود نتيجة لخسارتها القاعدة الخلفية والدولة الرابطة بين المركز ونقصد بها ايران والاطراف اي لبنان وغزة ، مما يعني انهيار محور الممانعة وانكفاء ايران الى حدودها الدولية مع بقاء نفوذ متنام لها في العراق[٧٧].

دفع الافتقار الى خيارات سياسية ناجعة وقابلة للحياة بعض المسؤولين والمحللين الغربيين الى طرح افكار غير ناضجة احيانا من قبيل اطلاق هجمات عسكرية مباشرة ، وتأسيس مناطق آمنة ، ان مثل هذه الافكار التي تتطلب شكلا من اشكال التدخل العسكري الخارجي فيما لو اخذت طريقها الى الحدوث على ارض الواقع فأنها ستدفع بلا شك اعداء النظام السوري الاقليميين الى محاولة ازالته واصدقاءه الى الاستماتة في الدفاع عنه ، وحتى لو تحقق هذا السقوط فأنه لن يساعد على حل المشاكل المتعددة الاوجه التي سيخلفها مثل : تفلت الاجهزة الامنية وعملائها المدنيين من اي عقال، والتوترات العميقة بين الطوائف، ووجود معارضة شديدة الانقسام[٧٨].

ما يجري على الساحة السورية هو بمثابة مواجهة بين القوى الاقليمية، والتي قد تفرض خريطة جديدة للتوازن الاقليمي في المنطقة، وانماطا جديدة للتحالفات بل وحتى الصراعات الاقليمية[٧٩]، كما انها لحظة مواجهة بين رهانات وارادات داخلية وخارجية لا يستطيع احد الجزم بنتائجها او مآلاتها، لان المشهد السوري مفتوح على مستقبل لا يقيني[٨٠].

لقد طرحت سيناريوهات متعددة لانهاء الازمة في سورية منها : اولا : احتمالية استسلام المعارضة السورية ، وثانيا: المراهنة على التدخل العسكري الاجنبي ، ثالثا : المراهنة على التقارب السياسي بين الغرب وروسيا — احد الداعمين الرئيسيين للنظام السوري – ، رابعا : قضاء النظام على تشكيلات المعارضة المسلحة وحركة المحتجين والعودة الى الحياة الطبيعية[٨١].

---

[٧٦] محمد برهومة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧٠ .

[٧٧] حسن جابر ، مصدر سبق ذكره ، ص ص ١٥٦–١٥٧ .

[٧٨] مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢ .

[٧٩] د. محمد السعيد ادريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٨١ .

[٨٠] د. عقيل محفوض ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٠ .

[٨١] مجموعة الازمات الدولية ، مرحلة التحول نحو الراديكالية في سورية ، مصدر سبق ذكره ، ٩ .

ان تغيير النظام السوري لموقفه من المعارضة سيحدث في حالتين ، اولهما : سياسي : في حال مواجهته لتوازنا مختلفا للقوى من خلال تغيير موسكو لمواقفها منه، وثانيهما : عسكري : في حال حدوث تغييرات كبيرة على الارض[٨٢].

ان الازمة السورية سواء في استمراريتها دون حل سياسي او حسمها بطريقة ما تطرح تحديات استراتيجية على جميع القوى الاقليمية والدولية نظرا لنوعية الاستحقاقات التي ستتمخض عن هذا الخيار او ذاك[٨٣]،كما ان هذه الازمة مع حزمة الاطروحات ومخارج الحلول المقترحة لا تزال تتفاعل وهي مرشحة للدخول في اطوار جديدة يصعب التكهن بمعرفة انماطها وطبيعة المخاطر الكامنة فيها ، وعليه فأن المواقف الاقليمية مرشحة للتطور انسجاما مع الوقائع التي ستفرضها هذه التطورات[٨٤].

لا تزال معضلات الحل السياسي للازمة السورية حاضرة بقوة في مجمل تطورات الصراع الداخلي، مع التغييرات التي طرأت على البيئة الاقليمية بعد الاتفاق النووي الايراني والتي فتحت الطريق امام خلق اجواء جديدة من شأنها ايجاد تسوية محتملة للازمة لا تتضمن بالضرورة ابعاد بشار الاسد عن السلطة بقدر ما تتضمن اجراء تغييرات هيكلية على طبيعة النظام القائم حاليا والذي باتت كل من الولايات المتحدة ودول الاتحاد الاوربي تقر بضرورة استمراره لمواجهة الارهاب الذي تتصاعد وتيرته في سورية ، فأن تمسك المعارضة بمواقفها الرافضة لبقاء النظام مقابل قوة موقف الاخير التفاوضي بعد المكاسب التي حققها في ميدان المعركة جعل مؤتمر جنيف اقرب ما يكون الى عملية تفاوض بهدف التفاوض[٨٥].

الخاتمة :

تسير مجريات الازمة السورية في ايقاع يشكل الطابع البطئ والشاق والمؤلم السمة الاكثر بروزا فيها ، مع ان كل شئ في ارض الصراع آخذٌ بالتغير ، فأن هذا التغير يسير بإيقاع ثابت ابتداءا من شكل الصراع ومرورا بالعلاقات الاجتماعية لا سيما في جانبها الطائفي والعرقي وديناميكيات المجتمع المدني، وانتهاءا بطبيعة كل من النظام والمعارضة .

---

[٨٢] مجموعة الازمات الدولية ، إما الآن او سيفوت الاوان : عملية انتقالية متفاوض عليها لسوريا ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣ .

[٨٣] علاء سالم ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥ .

[٨٤] غازي دحمان ، مصدر سبق ذكره .

[٨٥] صافيناز محمد احمد ، مصدر سبق ذكره ، ١٣٣ .

لكن التغير على ارض الصراع لا يماثله تغير في مواقف القوى الاقليمية التي شكلت الازمة السورية بالنسبة لها مجالا خصبا ورحبا لإدارة عملية الصراع فيما بينها ، لذا تبنت حلولا خلقت المشاكل اكثر مما حلتها ، فبدل تشجيع الحلول الدبلوماسية استجمع كل طرف اقليمي ما امكن من قواه المادية والمعنوية لدعم حليفه ومحاولة تمكينه على المدى الطويل من حسم نتيجة المعركة مستعملين في ذلك تكتيكات واساليب مختلفة مثل تقديم الدعم السياسي والاقتصادي كما هو الحال مع ايران، والمال والتسليح والاعلام الداعم وتأمين الاتصال كما هو الحال مع السعودية وقطر وشركائها، وإيواء الجماعات المعارضة للنظام وتنظيم مؤتمراتها كما هو الحال مع تركيا .

لقد احدثت الازمة السورية دونا عن الثورات والاحتجاجات العربية الاخرى حالة تقاطع ما بين الاطراف الاقليمية الفاعلة فيها ، فهي بقدر ما باعدت بينها ، بقدر ما صعبت من مهمة ايجاد الحل لهذه الازمة عبر تمسك كل طرف بدعم حليفه طالما انه مقتنع بأن انتصار هذا الحليف يعد انتصارا له وهزيمة لغريمه لدرجة قد توصل البلاد الى حالة من الانهيار والتمزق تجعل من مهمة اعادة بناءها وتنظيمها على اسس سليمة مهمة عسيرة تكتنفها صعوبات قد تكلف سورية أموراً باهضة ستظل تدفع مستحقاتها لمدة طويلة راسمة لها صورة مستقبلية تظهرها بمظهر الدولة الضعيفة ذات الروابط الاجتماعية الهشة ، واقتصاد شبه منهار ، ووضع سياسي متأزم يعجز عن حل مشاكل البلاد المعقدة والمتراكمة.

ان هناك نتيجة واحدة قابلة للحياة بشأن حل الازمة السورية تتمثل بتخلي القوى المعارضة للنظام عن فكرة التغيير الشامل له خشية حدوث تبعات داخلية وخارجية غير مرغوب فيها ، والمؤيدة له عن سحق المعارضة بالقوة ، عندها فقط يمكن اطلاق عملية تفاوضية متفق على اهدافها وخطوطها ومساراتها بين النظام والمعارضة يمكن ان تصلح الجزء الاكبر مما تم افساده .

ملخص

تشهد سورية منذ آذار ٢٠١١ واحدة من اكبر تحولاتها المعاصرة واكثرها اهمية، فالاحتجاجات والتظاهرات السلمية تحولت الى مقاومة مسلحة اخذت طابع العنف المتصاعد الذي ولد مزيدا من التدهور في ظل غياب بديل واقعي وعملي ممثلا في المبادرات الدبلوماسية التي واجهت الفشل دائما .

لقد علق اطراف الصراع في داخل حلقة مفرغة ، فالنظام ضاعف من عملياته الامنية والعسكرية لسحق المعارضة ، مصورا نفسه الساعي لأستعادة الامن والنظام ، محملا مسؤولية تدهور الاوضاع الى المتطرفين داخل المجتمع ووسائل الاعلام الاجنبية والمؤامرات الدولية ، اما المعارضة فتسيطر حالة

الاستقطاب العميق على اوضاعها بين فئة تعتقد ان النظام سيغير من طريقة عمله بأن يتخلى عن مساعيه لإنهاء وجود المعارضة لإعتبارات عدة ، وفئة تدعو الى تسليح المعارضة وتحشيد الجهود الدولية الرامية الى انجاز تدخل عسكري يهدف الى تحقيق الهدف المشروع المتمثل بإنهاء وجود النظام ودفعها الى واجهة الاحداث.

وفي ظل حالة التجاذب الحاد ما بين النظام ومعارضيه ، والاحتمالات الضعيفة لنجاح المبادرات الدبلوماسية برزت الى حيز الوجود حالة التنافر في الرؤى الاقليمية بين مؤيدي بقاء النظام السوري من عدمه ، وهو تنافر عمق الازمة السورية وادخلها في صراع غير واضح المعالم .

Abstrct

The Territorial Dimension of Syrian Crisis

Assistant Professor Dr. Ibtisam Mohammed Al Amery

The topic area of that's research dealing with political transformations which happened in Syria since march 2011 , the peaceful riots changed into military resistance and high violence levels. the Syrian regime depended upon security and military institutions to suppress the opposition while the crisis changed into field of international and territorial conflict.

The international attitude divided into two fronts : - first of them united states and its allies which insist upon overthrow the Syrian regime and the second front which contain Russia and Iran which favoured the diplomatic procedures which acknowledge the legitimacy of Syrian regime .